



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-79
28 يناير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4، اللجنة 5

البنادان 3 و4 من جدول الأعمال

جمهورية كوريا

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

أولاً - مقترح بشأن سد الفجوة الرقمية من خلال مراجعة تعريف النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة واستخدام مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض

موجز

قبل ظهور الإنترنت في التسعينات من القرن الماضي كان المقصود بالنفاذ الشامل/الخدمة الشاملة هو النفاذ إلى الخدمات الهاتفية واستخدامها. ومع النمو السريع لاستخدام الإنترنت أصبح الأمر يتطلب توسيع نطاق تعريف النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة ليشمل استعمال الإنترنت. لذلك من الضروري مراجعة تعريف النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة ليشمل النفاذ إلى الإنترنت واستخدامها. ويدور أن إنشاء مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض، وهي الفكرة التي اعتمدها مكتب تنمية الاتصالات على أساس برامج خطة عمل فاليتا، كوسيلة لتحقيق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، كان حلاً سليماً. لذلك يحتاج الأمر إلى أن يبذل مكتب تنمية الاتصالات مزيداً من الجهد من أجل زيادة عدد هذه المراكز وتوسيع وظائفها.

الخلفية

تعريف النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة في "تقرير تنمية الاتصالات في العالم، النفاذ الشامل (1998)" هو كما يلي:

"النفاذ الشامل: يشير إلى تحقيق النفاذ للجميع إلى وسائل الاتصالات بشكل معقول. وهو يشمل الخدمة الشاملة لمن يكون في وسعه الحصول على خط هاتف خاص، كما يشمل توفير خدمة الهاتف العمومية على نطاق واسع وعلى مسافة معقولة للآخرين."

"الخدمة الشاملة: تشير إلى إتاحة النفاذ إلى الخدمة الهاتفية بطريقة غير تمييزية وبنفقات يمكن تحملها على نطاق واسع. ويقاس مستوى توفير الخدمة الشاملة، من الناحية الإحصائية، على أساس النسبة المئوية للبيوت التي بها هاتف.

والتمييز بين النفاذ الشامل والخدمة الشاملة، واعتماد مفهوم النفاذ الشامل (أي النفاذ إلى الخدمة الهاتفية سواء من المنزل أو من هاتف عمومي) بدلاً من الخدمة الشاملة (النفاذ من المنزل) كهدف للبلدان النامية يحقق ميزة استراتيجية.

وقد بدأ مكتب تنمية الاتصالات بمشروع تجريبي، هو مشروع مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض، كطريقة لتوصيل خدمة الاتصالات إلى سكان المناطق الريفية في البلدان النامية. ووفقاً للخطة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات 2001، يجري تنفيذ المشروع التجريبي في نحو عشرة أقطار منها فيتنام وتنزانيا وأوغاندا ومالي وبنين.

وعلى الرغم من النهج المناسب الذي اتخذه الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل ضمان النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة في البلدان النامية من خلال مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض، يبدو أن من الضروري مراجعة تعريف النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة لكي يشمل استخدام الإنترنت، وزيادة مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض وتوسيع وظائفها من أجل توفير خدمات الاتصالات لجميع الناس في البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك من المهم أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتحديد معالم لتحقيق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة كوسيلة لإبراز أهمية تحقيق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة وجدية الاتحاد الدولي للاتصالات في هذا الصدد.

وهناك بلدان من بينها المملكة المتحدة أعلنت أنها ستحقق الاستخدام الشامل للإنترنت بحلول عام 2005. واقترح تقرير قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة من قبل فريق خبراء عالي المستوى بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعميم النفاذ الشامل إلى الإنترنت سواء في المنزل أو في مقر العمل أو في المجتمع بحلول عام 2004 لـ 80 في المائة من سكان العالم الذين لا تصلهم حالياً هذه الخدمة. وقد وافق زعماء مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماع الرؤساء لعام 2000 على الالتزام بإطار سياسي يمكن جميع الناس في جميع بلدان المجلس من أن يكون لديهم نفاذ إلى الإنترنت سواء على صعيد فردي أو مجتمعي بحلول عام 2010، وتنفيذ هذه السياسة، وكخطوة أولى في هذا السبيل التزم الزعماء بمضاعفة عدد الناس الذين لهم نفاذ إلى الإنترنت ثلاثة أضعاف بحلول 2005 في المنطقة.

الاقتراحات

1. مراجعة تعريف النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة ليشمل خدمة الإنترنت بالإضافة إلى الخدمة الهاتفية.
2. بيان الصلة بين النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة ومسألة الفجوة الرقمية التي تشير إليها جميع المنظمات الدولية. هل هي مجرد طريقة مختلفة للتعبير عن نفس المشكلة، أم أن تحقيق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة هو وسيلة واحدة ضمن وسائل أخرى لسد الفجوة الرقمية. وللإجابة على هذه الأسئلة يحتاج الاتحاد الدولي للاتصالات إلى وضع تعريف واضح للفجوة الرقمية وبيان العلاقة بينها وبين النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة.
3. تحديد معالم الوصول إلى النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة وسد الفجوة الرقمية على الصعيد العالمي وكذلك على المستويات الإقليمية والمحلية.
4. بذل جهود من أجل توسيع مهام مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض وزيادة عددها. ومن أجل زيادة عدد هذه المراكز من الضروري تشجيع إقامة شراكات مع مشغلي الاتصالات وصانعي الأجهزة والاستفادة من المرافق العامة كالمدارس ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية وغيرها. وبخصوص تعزيز وظائف مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض يمكن لهذه المراكز أن تكون أماكن، لا للوصول إلى خدمات الاتصالات فحسب، ولكن للوصول إلى خدمات أخرى أيضاً مثل تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسكان، وتعليم الشباب، والطب عن بعد، والتعليم عن بعد، وبيع المنتجات اليدوية والمحاصيل الزراعية على الشبكة.

ثانياً - اقتراح بشأن إيجاد طرق مبتكرة، بما في ذلك أنظمة تعليم مخصصة، من أجل تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

الخلفية

تعاني البيئات الاجتماعية والمادية في كثير من البلدان النامية من تخلف شديد يجعل من الصعب عليها إقامة بنية تحتية للشبكات وتوفير خدمات الاتصالات لشعوبها بأنفسها. ولكي تستطيع هذه الشعوب التغلب على العوائق التي تواجهها فإنها تحتاج إلى مساعدة من البلدان المتقدمة من النواحي المالية والتكنولوجية ونواحي السياسات العامة والموارد البشرية.

وبما أن الموارد المتاحة لدى البلدان المتقدمة والحوافز التي تواجهها البلدان النامية كثيرة ومتنوعة، فليس من السهل على البلدان النامية أن تجد الشريك المناسب الذي يساعدها في التغلب على هذه العقبات.

ومن أجل التغلب على هذه المشاكل يمكن للاتحاد الدولي للاتصالات أن يقوم بدور نشط في هذا السبيل.

الاقتراحات

1. تشكل لجنة دراسات لدراسة طبيعة الحوافز التي تواجهها البلدان النامية وتصنيفها في فئات.
2. دراسة مختلف الموارد المتاحة لدى البلدان المتقدمة ومنها التكنولوجيات والموارد البشرية والخبرات الإنمائية وغيرها، وتصنيفها في فئات أيضاً.
3. إنشاء قواعد بيانات تحتوي على المعلومات الخاصة بالحوافز التي تواجهها البلدان النامية والموارد المتاحة لدى البلدان المتقدمة.
4. القيام بدور نشط للتوفيق بين الحوافز الخاصة بكل بلد من البلدان النامية والموارد الخاصة الموجودة في كل من البلدان المتقدمة.

ثالثاً - اقتراح بشأن توزيع أجهزة الاتصالات القديمة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية

الخلفية

التكنولوجيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتغير بسرعة مما يضطر مشغلي خدمات الاتصالات والمستعملين النهائيين إلى تحديث تجهيزاتهم وأجهزتهم بشكل متكرر وفقاً لتطور التكنولوجيا. وفي سياق هذه العملية يُستغنى عن كثير من تجهيزات الاتصالات والأجهزة القديمة في البلدان المتقدمة. ويمكن إعادة تدوير هذه التجهيزات حفاظاً على البيئة من جهة ومساعدة للبلدان النامية في تلبية احتياجاتها من جهة أخرى.

وتذكر مقالة نشرت في الفينانشيال تايمز يوم 4 مايو 2001 أن 20 شركة من الشركات العالمية في أوروبا والولايات المتحدة ستستغني عن أكثر من مليون حاسوب شخصي خلال السنوات الثلاث القادمة. وإذا أمكن تجديد هذه الأجهزة وإعطائها لمراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض في البلدان النامية أو إلى المدارس، فقد تساعد في سد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية الفقيرة في المعلومات والبلدان المتقدمة الغنية في المعلومات.

اقتراحات

1. إنشاء لجنة دراسات تقوم بأبحاث حول حالة تطور التكنولوجيا، والعمر الافتراضي لأجهزة الاتصالات ومعداتها، وإمكانيات استخدام التجهيزات القديمة في البلدان النامية.
2. إقامة قاعدة بيانات تضم المتبرعين المحتملين من البلدان المتقدمة والمتلقين المحتملين الذين يحتاجون إلى أجهزة الاتصالات القديمة.
3. العمل على إيجاد طريقة لتنفيذ هذا المشروع، تركز على تجميع وتوصيل وصيانة الأجهزة المهتدة، إلخ.